

تحقيق

«النقل السوري» يجتاح الأراضي اللبنانية المعاملة بالمثل غائبة: أين دور وزارتي الداخلية والنقل؟

الباحث - اسامة القادري

«حركة بلا بركة»، بهذه العبارة يصف أحد السائقين العموميين ما شهدته ساحة شتورا أخيراً من زحمة خانقة بفعل حشود العمال السوريين العائدين إلى مدنهم وقراهم لقضاء عطلة عيد الأضحى مع ذويهم.

وأي عابر في تلك المنطقة لاحظ في صباحات السائقين ومناداتهم كثيراً من الأمتعاض الذي يُعبّر عنه بشتائم، تنال من السائق السوري وسيارته، من دون أن تسلم منها الدولة اللبنانية، لكونها لا تحمي لقمة عيشهم من منافسة الجيران!

وبهذا الانتقال يكون العمال السوريون قد تجاوزوا كل مواقف السيارات العمومية في المناطق اللبنانية، بما فيها مواقف شتورا الأربعة. ما يجعل السائق اللبناني ضحية قانون «وقف التنفيذ»: فلا نقابة السائقين استطاعت أن تحميه من المنافسة، ولا وزارة الداخلية عمّمت على دورياتها أن أي سيارة أو فان عمومية سورية أردنية تتجاوز المواقف الرئيسية المحددة لها، تُعد مخالفة للقانون اللبناني، وتُغرم بمخالفتها، بهدف ضمان حق السائق اللبناني.

تسمع الشتائم «جهاراً نهاراً»، وتأتي اعتراضاً على الطريقة التي تعمل بها «السيارات السورية» داخل الأراضي اللبنانية، دون حساب أو رقيب، وخارج الروتينية المتفق عليها، لحماية العاملين في النقل العام داخل كل قطر عربي.

«فألج لا تعالج»، هكذا يختصر السائق أبو زهير جابر، الذي يمتن مهنة «شوفير خط» منذ 35 عاماً، ما يعانيه وزملاءه السائقين، من تقصير الدولة بحقهم، ومن عدم حماية لقمة عيشهم من مزاحمة السيارات السورية لهم. السبب: «ينافسوننا في عقر دارنا، ونحن ممنوع علينا في سوريا، أن ننقل فشخة خارج الكاراج المخصص لنا». يتابع الرجل الستيني معاتباً وزارة الداخلية، «الحق مش على السيارة السورية، الحق على دولتنا اللي مش حامية لقمّتنا». ويسحب غضبه لانتقاد مجمل سياسة وزارة الداخلية في تعاملها

مع قطاع النقل، فيقول: «كانو ما مكفيننا السيارات الخصوصية، اللي بتخطف الراكب من قدام عيوننا، والفانات اللي بتعمل بلوحات مزورة، حتى اجت السيارة السورية تكحلها».

من جهته، يشدد السائق محمد، الذي يعتمد خط راشيا الوادي شتورا، على أنه وزملاءه ينتظرون العبد «مناطرة» لكي يتمكّنوا من «جمع قرشين نسكر فيها الأقساط المدرسية، وحق المازوت».

ويتنهد مهووراً وابتساماً صفراء على الوجه، يقول محمد إنه في ظل الفوضى القائمة لا يبقى للسائقين اللبنانيين إلا «كش الذبان ولعب الليخة»، ويلقي كل اللوم على وزارتي الداخلية والنقل، على اعتبار أنهما لا تعاملان السيارات السورية والأردنية العمومية بالمثل. يقول: «طالما وضعوا رادارات للسرعة، ليش ما بوضعو رادارات تضبط السيارات الخصوصية»، والسورية التي تعمل على نقل الركاب داخل الأراضي اللبنانية، أو أن يعاملوا، «كما نحن تعامل في بلدنا، في دفع الضرائب والميكانيك وغيره».

يعيد زياد عوض تراجع إنتاج عمل السيارات العمومية في الموقف الذي يعمل فيه في شتورا، إلى ثلاث مشاكل أساسية، تبدأ من صرف نظر «الدرك» عن ضبط مخالفات الفانات العاملة على المازوت، والعاملة بـ«نمر مزورة»، وعدم ضبط السيارات الخصوصية المتكاثرة التي «تتعدي على سيارتنا العمومية». أما السيارات السورية، فهي «مشكلة المشاكل»، ويوضح أنّ «السيارة والفان السوري بيحببو الراكب السوري من فرشتو، وين ما كان يكون، لإنو ما في حساب أو رقيب يوقفون عند حدّ»، باعتبار أنّ هذا مخالف للقانون، وللمعاهدات التي تقضي بالمعاملة بالمثل. ويشير إلى أنّ القانون اللبناني، حدد للسيارة السورية مواقف خاصة، ولكن لا أحد يلتزم بها «لأنو ما في مين يضبط مخالفاتهم».

يُجمع السائقون وأصحاب «الكاراجات»،

سائق سوري: السلطات اللبنانية لا تطلب أي أوراق وتغض الطرف عنا

على مطالبتهم وزير الداخلية والأشغال العامة، زياد بارود وغازي العريضي، بتوحيد المواقف التي من شأنها تنظيم عمل السيارات والفانات العمومية بين المناطق اللبنانية، بما يضمن عدم تعدي أي من أصحاب السيارات والفانات على زملائه في منطقة أخرى. وفي رأيهم فإنّ من شأن ذلك أن يؤدي إلى تحديد «الخطوط»، على طريقة العمل مدارية، لا على صيغة «كل واحد يدبر راسو».

ويطالب السائقون وزير الداخلية بأن يفعل قرار المعاملة بالمثل في ما يخص السيارات السورية العمومية التي تتنقل في جميع الأراضي اللبنانية، وبالتالي تحديد المواقف الخاصة بها من جهة معبر المصنع ومن المعابر الأخرى بما يناسب السائقين اللبنانيين.

والسلافت أنّ الخلل الذي يتحدّث عنه السائقون اللبنانيون يعكسه زملاؤهم السوريون في حديثهم، حيث لا ينفي أحد سائقي الفانات السوريين، الذي يعمل بين لبنان وسوريا، في حديثه لـ«الأخبار»، أنه يأتي إلى لبنان بناءً على طلب العمال السوريين، والسياح. يقول: «أنا جايب طلب من درعا إلى صيدا. في عمال باخذهم وبيحبهم، وما بتعدي على لقمة غيري».

يقرّ هذا السائق بأن القانون لا يسمح له بأن ينقل ركاباً من لبنان، إلا بموجب «جدول» (Manifest) بعدد الركاب، ويؤكد أنه دخل الموقف ودفع الضريبة، ونقل الركاب منه بالسعر المحدد. وفي المبدأ يجب أن يصدر هذا الجدول من الموقف الموحد المخصص له كمحطة.

وعن كيفية تعامل السلطات اللبنانية معه، يقول السائق السوري نفسه: «أحياناً يُطلب منا عند الحدود اللبنانية أثناء قدومنا من دمشق، إبراز الجدول الذي نأخذُه من الموقف في سوريا»، لكن السلطات اللبنانية لا تطلب منه أي أوراق، وبالتالي فهي «تغض الطرف عنا ولا تنظم بحققنا ضبوطة»، على حدّ تعبيره.

وللوقوف عند دور السلطات المعنية بهذه الفوضى القائمة، اتصلت «الأخبار» بوزارة الداخلية، وردّت مسؤولية الإعلام في الوزارة بنحويل الاتصال إلى مسؤول آخر على رقم حدّته. وعادوت «الأخبار» الاتصال أربع مرات من دون الحصول على أيّ إجابة.

هذا الوضع يطرح تساؤلات كثيرة: متى تطبق وزارة الداخلية قانون المعاملة بالمثل، لتحتمي السيارات العمومية اللبنانية من منافسة السيارات والفانات السورية؟ هل ذلك مرتبط بمكافحة جميع المخالفات والتعديت على قطاع النقل العمومي؟

باحتصار

عن حقّهم، «وسيعمدون إلى رفع مطالبهم، وهي الحصول على تعويض صرف 12 شهراً تعسفاً و4 أشهر، وكل الحقوق المكتسبة». ويبلغ عدد العمال الدائمين في المعمل 140 عاملاً، فيما يبلغ عدد المياومين الذين صرفوا منذ حوالي عام 250 عاملاً، وهم جميعاً اليوم عاطلون من العمل ويرزحون تحت وطأة الفقر والعوز، بحسب البضن الذي لفت إلى أنّ «رئيس المصنع حول عقد العمل من عقد جماعي إلى عقد إفرادي».

ضرورة إقرار مشروع قانون إنشاء وكالة تنمية الصادرات

وفقاً لرئيس مجلس تنمية الصادرات الصناعية خالد فرشوخ الذي أصدر بياناً أمس قال فيه إنّ الصادرات الصناعية خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري ارتفعت بنسبة 33%، وقاربت قيمتها 2,6 مليار دولار. وقال فرشوخ إنّ الصادرات واصلت تسجيل معدلات نمو مرتفعة منذ مطلع العام الجاري، حيث ارتفعت في أيلول الماضي بنسبة 13,8% إلى 247 مليون دولار. وأشار إلى أنّ التطور الحاصل على مستوى الصادرات الصناعية يعكس «القدرة التنافسية الكبيرة التي تتمتع بها الصناعة الوطنية، وخصوصاً أنّ منتجاتنا تباع في أكبر الأسواق العالمية، ولا سيما أوروبا وأميركا، فيما تعدّ الدول العربية السوق الأساسية لنا».

ورأى أنّ الأوضاع السياسية المتشنجة تعوق التقدم على مسار تنفيذ خطة متكاملة لتنمية الصادرات، فيما هناك إجراءات وقرارات كثيرة مطلوب اتخاذها من قبل الحكومة.

(وطنية)

المياه من أهم أسباب اندلاع الحروب بين الدول المتجاورة

القول لمستشار الرئيس الفرنسي للشؤون الأمنية المتصلة بالمياه، فرانك غايبان، خلال محاضرة قدّمها في إطار ندوة بعنوان «التحديات الاستراتيجية والأمنية المرتبطة بالمياه»، نظّمها المجلس العام الماروني في مركزه. وقال غايبان إنّ تطور مستوى الحياة يتطلب نسباً أكبر من المياه العذبة. «وهنا تبرز الحروب والمشاكل الكبيرة والمختلفة بين الدول من أجل اقتسام المياه العذبة مع زيادة الطلب عليها، بعد الارتفاع في مستوى الحرارة على سطح الأرض، وأيضاً الزيادة السكانية الكبيرة عند الشعوب الفقيرة، وبالتالي زيادة الطلب على الغذاء»، حيث إنّ إنتاج كل كيلوغرام من لحوم الأبقار يحتاج إلى حوالي 15 ألف لتر من المياه.

وقدّم الخبير الفرنسي عدداً من الاقتراحات لحسن استثمار هذه الثروة، من خلال إقامة السدود واعتماد برامج التوعية عن كيفية الاستثمار الصحيح للمياه، إضافة إلى اعتماد طرق حديثة في الري الزراعي وإنشاء البرك والبحيرات لجمع المياه المنساقطة من الأمطار والتلوج وغيرها.

عمال «أنايب المستقبل» المصروفون يعاودون اعتصامهم

فقد تجمّع هؤلاء العمال وعائلاتهم، يؤازرهم عدد من رؤساء البلديات، عند مدخل المصنع في منطقة الشيخ زناد في عكار، وسدّوا مدخله احتجاجاً على تفرغ الشركة المعمل من مواد.

وشدد رئيس نقابة عمال الشركة عباس البضن على أنّ العمال لن يسكتوا



ضريبة الأرباح المترتبة على عقودها في عامي 2008 و2009 بلغت 417 مليون ليرة



ضريبة الدخل على تلك الرواتب للخزينة اللبنانية للسنوات 2007، 2008 و2009 بقيمة 100,000,000 ليرة لبنانية بالإضافة إلى تسديد ضريبة الأرباح على العقود المبرمة لسنتي 2008 و2009 تقدر بقيمة 417,000,000 ليرة لبنانية، فضلاً عن المصاريف الإدارية الأخرى، والتي تقدر بقيمة 42,000,000 ليرة لبنانية، ولما كان للمجلس مساهمات متراكمة لم يقبض أي منها بانتظار قرار تدوير من رئاسة مجلس الوزراء والتي تقدر بقيمة 36,675,000 ليرة لبنانية، ولما كان للمجلس مستحقات للاستشاري Dewey & LeBoeuf تقدر بقيمة 180,900,000 ليرة لبنانية، فضلاً عن العقد المرتقب توقيعه مع الاستشاري Ernst & Young للمساعدة في صياغة المراسيم التنفيذية لمشروع الشراكة بين القطاعين العام والخاص تقدر بقيمة 281,902,500 ليرة لبنانية والتعاقد مع قضاة من مجلس شوري الدولة للهدف ذاته بقيمة 60,000,000 ليرة لبنانية، ولما كان رصيد المجلس في مصرف لبنان يبلغ 551,000,000 ليرة لبنانية بتاريخ 2010/6/14 وهذا المبلغ لن يغطي نفقات الرواتب والأجور والضرائب وكل المصاريف الإدارية المتوجبة في وقتها.

لذلك، نتمنى على معاليكم الإيعاز إلى الجهة المسؤولة في مديرية الصريفات تحويل مبلغ //1,000,000,000// (مليار ليرة لبنانية) بأسرع وقت ممكن إلى حسابنا لدى مصرف لبنان رقم 755031132 لتمكين المجلس من متابعة سير أعماله اليومية.

ولكم منا جزيل الشكر، الأمين العام للمجلس الأعلى للخصخصة زياد الحايك .

المحددة في أنظمة المؤسسات العامة، ثم إخضاعه لرقابة ديوان المحاسبة المؤخّرة، وهو ما لم يحصل إطلاقاً، تهرباً من الرقابة على نفقاته، فضلاً عن أن ديوان المحاسبة بقراره رقم 502/رم تاريخ 2001/7/5 وافق على قرار إعطاء المجلس مساهمة مالية من الموازنة العامة للدولة، لكنه طلب إليه تقديم حساب كيفية إنفاقها معززاً بالأوراق الثبوتية وفقاً لأحكام القوانين والأنظمة المرعية الإجراء، وهو ما لم يحصل أيضاً.

ومنعاً لأي تشكيك في صدقية المعلومات الواردة أعلاه، ننشر «الأخبار» النص الحرفي لكتاب زياد الحايك إلى ربا الحسن، وهو مهور بتوقيع الحسن بتاريخ 12 حزيران 2010 مع عبارة «جانب مديرية الصريفات، مع الموافقة على الدفع».

وهنا نص الكتاب الحرفي: لما كان للمجلس الأعلى للخصخصة مستحقات مالية لغاية نهاية عام 2010 من رواتب وأجور تقدر بقيمة 252,720,000 ليرة لبنانية، وتسديد (الأخبار)



البنك اللبناني للتجارة BLC Bank يعلن نتائج الفصل الثالث الأرباح تزيد 28% مع خفض التكاليف الموجودة تتخطى 3 مليارات دولار وتقدم نوعي في محفظة التمويل

واصل البنك اللبناني للتجارة تعزيز موقعه التنافسي ضمن لائحة أكبر المصارف اللبنانية مسجلاً المزيد من التقدم النوعي في نسب النمو تشمل كل المؤشرات الرئيسية التي تشكل ركائز قياس الأداء. مكرساً بذلك مجاً خطط العمل والتوسع التي ينفذها فريق متجانس يتميز بالاحتراف والمهنية على كل المستويات الإدارية برئاسة السيد مويريس صحنائوي. واحتل البنك مرتبة متقدمة بين البنوك اللبنانية الأكثر نمواً في الربحية. حيث ارتفع إجمالي الأرباح الصافية. في نهاية الفصل الثالث من العام الحالي. إلى 32,8 مليون دولار بزيادة قيمتها 7,2 ملايين دولار ونسبتها 28% في المئة مقابل 25,6 مليون دولار في الفترة ذاتها من العام الماضي. مع ملاحظة ارتفاع نسبة الزيادة إلى 33% في المئة في حساب الأرباح المحققة قبل اقتطاع الضرائب. من 28,7 مليون دولار في نهاية الفصل الثالث من 2009 إلى 38,3 مليون دولار في الفصل الثالث من العام الحالي. وأنتجت زيادة الربحية. المرتكزة على مصادر تشغيلية تتصف بالديمومة والقابلية لمزيد من التقدم. زيادة قيمة في نسبة العائد على متوسط الموجودات من 1,02 في المئة إلى 1,06 في المئة خلال 9 أشهر. فيما استقر العائد على متوسط الأموال الخاصة عند مستوى 17 في المئة. وانخفضت نسبة التكلفة إلى الدخل من 52 في المئة إلى 49 في المئة من كل دولار. وهذه النسب من بين الأفضل في قياس أداء المصارف اللبنانية الكبيرة. واختزنت إجمالي الموجودات عتبة 3 مليارات دولار انطلاقاً من 2,09 ملياري دولار في نهاية العام الماضي. مسجلاً زيادة نسبتها 11%. فيما وصل إجمالي الودائع إلى نحو 2,49 مليار دولار في نهاية الفصل الثالث من العام الحالي مقابل 2,27 مليار دولار في نهاية العام 2009. أي بزيادة نسبتها 10% (مع العلم أن عتبة الملياري دولار هي الحد المعتمد لمجموعة «ألف» المصرفية).